

Distr.: General  
21 October 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين وفرنسا (بالنيابة عن تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وفييت نام (بالنيابة عن إندونيسيا، وفييت نام) فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "رسالتين متطابقتين مؤرختين 19 كانون الثاني/يناير 2016 من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة وموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن" (S/2016/53)، التي انعقدت يوم الأربعاء 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020. كذلك أدلت ببيان السيدة كلاوديا بلوم دي باربييري، وزيرة خارجية كولومبيا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها وباء فيروس كورونا، ستصدر تلك الإحاطة الإعلامية والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيينزيا  
رئيس مجلس الأمن



## بيان الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو

أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لتقديم آخر تقرير للأمين العام عن كولومبيا (S/2020/943). من دواعي سروري أن أفعل ذلك بصحبة وزيرة الخارجية كلاوديا بلوم دي باربيري.

بعد أربع سنوات تقريبا من اختتام المفاوضات التي أدت إلى الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم، من المهم التذكير بالهدف الرئيسي لذلك الاتفاق، ألا وهو إنهاء أكثر من خمسة عقود من المواجهة بين الدولة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، فضلا عن تدشين مرحلة طويلة ومعقدة من بناء السلام الدائم. وهذا السلام سيرتكز على عمليات أساسية ينص عليها الاتفاق، البعض منها كامل بالفعل ولا رجعة فيه، مثل إلقاء سلاح القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي والانتقال إلى حزب سياسي؛ وغيرها من العمليات التي لا تزال قيد الإنشاء، بما في ذلك: إعادة إدماج أعضاء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في الحياة المدنية؛ والبحث عن الحقيقة، وجبر الضرر، والعدالة الإصلاحية للضحايا؛ و عملية التحول في المناطق الريفية بكولومبيا. ومن الجدير بالذكر أنه تحققت إنجازات تاريخية لا يمكن إنكارها طوال العملية، ولكن لا تزال هناك تحديات هائلة. ومن اللازم أن يستمر التزام الأطراف بتنفيذ الاتفاق، فضلا عن المشاركة النشطة من جانب كيانات الدولة والمجتمع المدني في كولومبيا لضمان البناء على الإنجازات التي تحققت واستدامتها حقا.

على الرغم من استمرار الهجمات والوصم ضد الذين ألقوا أسلحتهم، ما انفكت الأغلبية العظمى منهم تشارك في عملية إعادة الإدماج، حيث تلقى ثلثهم تقريبا تمويلاً لمشاريع إنتاجية من خلال آليات أنشأها اتفاق السلام. ويعمل المقاتلون السابقون حاليا جنبا إلى جنب مع أسرهم والمجتمعات المحلية على تحمل الآثار الصحية والاقتصادية للوباء. وأود أن أبرز الموافقة التي تمت مؤخرا على أول خريطة طريق لإعادة الإدماج، مع اتباع نهج عرقي، في مجتمع شعب ماياسكرير الأصلي المتفرع من الشعوب الأصلية في باستوس بمقاطعة نارينيو. وبفضل هذا الاتفاق، وافقت سلطات السكان الأصليين على دعم العملية الرسمية لإعادة إدماج 114 من المقاتلين السابقين، في المجتمع المحلي، ووفقا لتقاليدهم، حيث أن معظمهم من السكان الأصليين. ويبين هذا التطور أهمية ضمان منظور عرقي لعملية إعادة الإدماج.

لا تزال مسألة الأراضي إحدى أكثر المسائل إلحاحا بالنسبة لعملية إعادة الإدماج. وأرحب بمسألة شراء الأراضي التي تمت مؤخرا للمنطقة الإقليمية السابقة من أجل التدريب وإعادة الإدماج في إيكونزو، وأثق بأن تلك العملية ستليها عمليات أخرى لكي تتمكن الحكومة من تحقيق هدفها المتمثل في شراء قطع أراضٍ لتوسع مناطق إقليمية سابقة بحلول نهاية العام. وبينما عملية توطيد هذه المناطق تمضي قدما، استرعي الانتباه مرة أخرى إلى احتياجات أكثر من 9 000 مقاتل سابق يعيشون خارج هذه المناطق. وأثق بأن الحكومة و "القوات المسلحة الثورية الكولومبية" ستوافق قريبا على نهج مشترك لتوفير الدعم الكافي لمناطق إعادة الإدماج الجديدة هذه، حيث أبرز الأمين العام في عدة تقارير التحديات الأمنية ومواطن الضعف الأخرى التي تواجهها تلك المناطق.

إن عملية العدالة الانتقالية تكتسب زخما، لكون العناصر الثلاثة للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار تمضي قدما في عملها الحاسم. وتواصل وحدة البحث عن الأشخاص المفقودين وظيفتها

المهمة المتمثلة في تحديد أماكن وجود ضحايا النزاع من أجل أسرهم وأحبائهم. وقد جمعت لجنة تقصي الحقائق بين الضحايا والجهات الفاعلة المشاركة في النزاع في حوار هادف بشأن المصالحة وعدم التكرار، وتواصل الولاية القضائية الخاصة للسلام إحراز تقدم في القضايا التي تغطي الجرائم المرتكبة في إطار النزاع المسلح. خلال الأسابيع القليلة الماضية، اعترف العديد من كبار قادة حزب فارك بمسؤوليتهم عن دورهم في مختلف الجرائم التي ارتكبت خلال الصراع، مما يدل بقوة على أن عملية السلام بدأت الوفاء بوعداتها بتسليط الضوء على فظائع الماضي، مما يعد لبنة أساسية للمساعدة في تعافي المجتمع الكولومبي. وبغية الاستمرار في تمهيد الطريق نحو المصالحة، يظل دعم عمل النظام الشامل أساسياً، بما في ذلك من خلال الاحترام الكامل لحكمه الذاتي واستقلاله؛ والتعاون من جميع الجهات الفاعلة؛ والمشاركة النشطة والموثوقة من جانب الذين اشتركوا في النزاع.

إن القرار الذي اتخذته أكبر جماعة مسلحة في البلد بشأن إلقاء أسلحتها طوعاً قد أسهم إسهاماً كبيراً في الحد بشكل عام من العنف منذ توقيع اتفاق السلام. وللأسف، فإن بعض المناطق التي عانت كثيراً خلال النزاع لا تزال تعاني من العنف الذي تلحقه بها جهات فاعلة أخرى، وتواصل مهاجمة القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمقاتلين السابقين ومجموعات بأسرها. وقد كانت المذابح الأخيرة في مختلف المقاطعات بمثابة تذكير مؤلم بكيفية وقوع المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الشباب، ضحايا لأعمال هذه الجماعات.

لا بد من إيجاد سبل تكفل الحد من هذا العنف للوفاء بالوعد الوارد في اتفاق السلام. وتحقيقاً لتلك الغاية، لا يزال من الضروري وضع الصيغة النهائية للسياسة العامة وتنفيذها لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة، والمنظمات الإجرامية وشبكات دعمها. وينبغي الآن أن يترجم عمل اللجان التقنية والدورات الإقليمية التي ما برحت تنظمها اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية طوال العامين الماضيين، إلى وضع صيغة نهائية لهذه السياسة العامة الحاسمة، تقضي إلى وضع المسامحة الأخيرة على هذه السياسة العامة الحيوية، والأهم من ذلك التنفيذ السريع لهذه السياسة. وبالمثل، فإن التصدي في الوقت المناسب للمخاطر التي حددتها الإنذارات المبكرة التي أطلقها مكتب أمين المظالم يمكن أن تكون حاسمة في الحد من العنف.

أغتتم هذه الفرصة أيضاً لأكرر نداء الأمين العام، الذي يؤيده مجلس الأمن، من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، لتمكين جميع الجهود من التركيز على الإغاثة من الوباء. ومن المهم للغاية الحد من العنف في المناطق المتضررة من النزاع في سياق هذه الأزمة الصحية العامة.

كذلك لا مندوحة من العمل المشترك مع المجتمعات المحلية لوضع تدابير أمنية فعالة تتناسب مع السياقات المحلية. ويشجعي العمل المشترك بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والكيانات الحكومية في إطار اللجان الفنية للبرنامج الشامل للأمن والحماية في المجتمعات المحلية، عملاً بالمرسوم 660. ومن الضروري الآن المضي قدماً في هذا العمل في الميدان، بما في ذلك من خلال مختلف المبادرات الرائدة، لكي يكون بوسعنا الإبلاغ عن إحراز تقدم ملموس خلال الأشهر المقبلة.

ومن المهم بنفس القدر إحراز تقدم في تحسين حماية المقاتلين السابقين، الذين ما زالوا يُقتلون بأعداد مثيرة للقلق، ومكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم، بما في ذلك من خلال تقديم المحرضين عليها إلى العدالة. وينبغي إيلاء الأولوية لما تحتاجه الوحدة الوطنية للحماية من موظفين وموارد للانتهاك من

الطلبات المتأخرة التي لم يُبت فيها بعد من أجل توفير الحماية للمقاتلين السابقين. وإنني على ثقة بأن التقدم الذي أحرزته مؤخرا وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام في التحقيقات في الجرائم ضد المقاتلين السابقين سيستمر، لا سيما من خلال تعاون كيانات أخرى في الدولة، بما في ذلك قوات الأمن على الصعيد الإقليمي.

إن أحد أهداف اتفاق السلام الذي ذكرته آنفا هو إحداث تحول عميق في المناطق الريفية من كولومبيا. وقد أبرزت عواقب الجائحة الحاجة الملحة إلى مواجهة التحدي التاريخي المتمثل في تحقيق التنمية والأمن وإيجاد الفرص في المناطق الريفية من كولومبيا. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر دعوة الأمين العام إلى جميع الجهات الفاعلة في كولومبيا بأن تنظر إلى تنفيذ اتفاق السلام باعتباره جزءا أساسيا من عملية التعافي من آثار الجائحة وأن تستفيد من أدوات الاتفاق في التصدي للتحديات المرتبطة بالانتعاش. فعلى سبيل المثال، يمكن الاسترشاد في الاستثمارات اللازمة في مجال الصحة العامة في المناطق الريفية بالعناصر المتعلقة بالصحة الريفية في الجزء الأول من الاتفاق. ويمكن النهوض بالانتعاش الاقتصادي في المناطق المتضررة من النزاع من خلال تعزيز المشاريع الإنتاجية التي تعود بالفائدة على المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية. وبالمثل، لا تزال البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي آلية قيمة لجلب الاستثمارات ووجود الدولة إلى البلديات الـ 170 الأكثر تضررا من النزاع والفقير.

ونظرا للقيود المالية التي تفرضها الجائحة، فإنني أشيد بالجهود المبذولة لتتبع التمويل لتنفيذ هذه البرامج، بما في ذلك موافقة الكونغرس مؤخرا على تخصيص أموال إضافية من عائدات المعادن والموارد من القطاع الخاص من خلال برنامج العمل من أجل الضرائب. ومن المهم ضمان تنفيذ برامج إنمائية ذات تركيز إقليمي بالتعاون مع السلطات الإقليمية والمحلية، وبمشاركة المجتمعات المحلية، وكذلك ضمان أن تكون هذه البرامج منسقة مع البرامج الأخرى التي حددها اتفاق السلام، بما في ذلك عملية إعادة الإدماج والبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة.

وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تكون جهود بناء السلام والإنعاش من الجائحة مكتملة لبعضها بعضا، مع التركيز على الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز الوجود المتكامل للدولة في المجالات التي كانت في أمس الحاجة إلى ذلك الوجود منذ عقود.

يحتفل المجلس في غضون أسبوعين بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. ولم يتناول سوى عدد قليل من اتفاقات السلام في التاريخ القضايا الجنسانية على نحو شامل كما تناولها اتفاق السلام النهائي في كولومبيا. إن عملية السلام الكولومبية تدل على قيمة ضمان المشاركة المدجدة للمرأة وأهمية مراعاة كيفية تضرر المرأة من النزاعات، والأهم من ذلك، كيف يمكن لها أن تسهم في تسوية النزاعات. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بتحسين أمن القيادات الاجتماعية النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان وكفالة مشاركة أقوى للمقاتلات السابقات في جهود إعادة الإدماج والتصدي لآفة العنف الجنسي والجنساني، الذي شهد تصاعداً في خضم الجائحة. وأشجع جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومة وحزب القوة الثورية البديلة المشتركة، على استلهام الذكرى السنوية لاتخاذ القرار 1325 (2000) لمضاعفة جهودها من أجل التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق المتعلقة بالقضايا الجنسانية، بالتعاون مع قيادات المنظمات النسائية على الصعيدين الوطني والمحلي.

أود أن أختتم بياني بالإشادة بقوة وشجاعة العدد الذي لا يحصى من بناء السلام من النساء الكولومبيات من قيادات وأعضاء المنظمات النسائية اللاتي التقيت بهن خلال أسفاري في جميع أنحاء البلد؛ ومن القيادات الاجتماعية النسائية اللاتي يتعرضن في كثير من الأحيان للتهديد في مجتمعاتهن؛ ومن الضحايا اللاتي يشاركن بنشاط في جهود المصالحة؛ ومن قيادات المنظمات العرقية اللاتي يسعين جاهدت لحماية ثقافتهن وضمان حقوق مجتمعاتهن المحلية. ونحن مدينون لهؤلاء النساء الشجاعات وللأجيال التي ستخلفهن، بكفالة استمرار توطيد السلام في كولومبيا من خلال مواصلة تنفيذ اتفاق السلام النهائي.

## المرفق الثاني

## بيان نائب المنسق السياسي بلجيكا لدى الأمم المتحدة، دلفين ديليو

أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على عرضه. وأرحب بمشاركة الوزيرة بلوم دي باربييري في هذه الجلسة.

تؤكد بلجيكا من جديد دعمها الكامل لعملية السلام في كولومبيا، ونرحب مرة أخرى باستمرار التزام الطرفين بالتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بالإجماع مؤخرًا.

لا تزال بلجيكا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار التهديدات والاعتداءات وأعمال القتل ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء المجتمعيين والقيادات الاجتماعية والمقاتلين السابقين. وقد ازداد العنف في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. ويشكل العنف ضد المرأة، بصفة خاصة، تحدياً أمام مشاركة المرأة بنشاط في تنفيذ اتفاق السلام. ويلزم اتخاذ تدابير أقوى لمنع العنف الجنسي والجنساني ومكافحته. ومن الضروري أيضاً الاستفادة الكاملة من آليات الضمانات الأمنية، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر والحماية الفردية والجماعية واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية. ويجب تقديم مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة. كما ندعو جميع الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد مواقع الألغام المضادة للأفراد.

وتولي بلجيكا اهتماماً خاصاً لحالة الأطفال. لقد اعتمد مجلس الأمن بالإجماع استنتاجات بشأن حالة الأطفال في النزاع المسلح في كولومبيا. ونتطلع إلى إحراز تقدم في تنفيذ توصياته. وهناك موضوعان هامان يتطلبان اهتماماً خاصاً: الأماكن الملائمة للأطفال في مناطق التجميع السابقة وعقد الفريق العامل التقني المعني بالأطفال التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج.

ويجب أن تستمر الجهود المشتركة بين الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة لضمان استدامة مشاريع إعادة الإدماج. ولا يزال الحصول على الأراضي للمشاريع الإنتاجية للمقاتلين السابقين ضرورة ملحة.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لمؤسسات العدالة الانتقالية في مهمتها لكفالة معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة التصالحية. ونتطلع إلى العمل مع السلطات الكولومبية لتوسيع نطاق ولاية بعثة التحقق لكي تؤدي دوراً في التحقق من الامتثال لأحكام الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ونأمل أن يتسنى إضفاء الطابع الرسمي على ذلك في أقرب وقت ممكن. ونلاحظ الزيادة في الميزانية المخصصة لعناصر العدالة الانتقالية وندعو الحكومة إلى تخصيص موارد كافية لتنفيذ جميع أجزاء اتفاق السلام.

وأكرر الإعراب عن أملنا في أن تدفع دعوة الأمين العام ومجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في سياق الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا جميع الأطراف في كولومبيا إلى اتخاذ خطوات لإنهاء العنف والسماح بوصول المساعدات الإنسانية والعمل من أجل السلام. ونحث جميع الجماعات المسلحة على إنهاء العنف واغتنام هذه الفرصة من أجل السلام.

إن اليوم هو المرة الأخيرة التي سيتكلم فيها بلدي عن الحالة في كولومبيا خلال فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالوزيرة بلوم دي باربييري، أود أن أقول إن بلدها مصدر إلهام في جميع أنحاء العالم. فالمناطق المتضررة من النزاعات تنظر إليها باعتبارها نموذجاً للتغلب على الماضي واختيار مستقبل سلمي. ولكن السلام في كولومبيا تحقق بصعوبة ولا يمكن أن يؤخذ على أنه أمر مسلم به. وأود أن أهنئها والشعب الكولومبي على القرارات الشجاعة التي اتخذوها وأن أدعو إلى أن تستمر تلك الجهود، بالتعاون مع أطراف الاتفاق، من أجل تنفيذ اتفاق السلام النهائي تنفيذاً شاملاً. ويمكنها التعويل على دعم بلجيكا.

## بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

ترحب الصين بحضور وزيرة الخارجية كلاوديا بلوم دي باربييري. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام ماسيو على إحاطته.

سيتم الاحتفال قريباً بالذكرى السنوية الرابعة لإبرام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، حققت عملية السلام في كولومبيا تقدماً كبيراً. ولا تزال عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج تمضي قدماً، كما أن عوائد السلام تعود بفوائد متزايدة على الشعب الكولومبي. ويفضل الجهود التي بذلتها حكومة كولومبيا في سياق "السلام مع الشرعية"، يترسخ السلام المستدام ويكتسب زخماً.

إن عملية السلام في كولومبيا مثال جيد على حل النزاعات من خلال الجهود المشتركة للمجتمع الدولي. وقد التزمت الأمم المتحدة والأطراف المعنية بتيسير محادثات السلام منذ المراحل الأولى للعملية، وقدم مجلس الأمن دعماً قوياً وساعد في الوقت المناسب عن طريق نشر بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لرصد تنفيذ اتفاق السلام.

وفي الشهر الماضي فقط، أظهر المجلس مرة أخرى، باتخاذ الإجماع القرار 2545 (2020)، الذي مدد ولاية البعثة لعام آخر، دعمه الذي لا يلين. وفي الوقت نفسه، أشار تقرير الأمين العام (S/2020/943) وإحاطة الممثل الخاص للأمين العام ماسيو إلى أنه لا تزال هناك تحديات تواجه عملية السلام.

وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يكتفا جهودهما لمساعدة كولومبيا على ضمان التنفيذ الشامل والفعال والمستدام لاتفاق السلام، والصين تدعم كل هذه الجهود.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

من الضروري تحسين الحالة الأمنية. ويشكل الأمن أولوية بالنسبة لحقوق الإنسان وشرطاً أساسياً للتمتع بحقوق أخرى. ويشير تقرير الأمين العام إلى استمرار العنف والأنشطة الإجرامية في بعض المناطق. ونأمل أن يتسنى تعزيز مؤسسات الدولة والوجود الأمني في المناطق التي تتطوي على مخاطر كبيرة. وينبغي وضع الصيغة النهائية للسياسة المتعلقة بتفكيك المنظمات الإجرامية وتنفيذها في عام 2021.

إن إعادة إدماج المقاتلين السابقين إدماجاً مستداماً أمر أساسي لعملية السلام. وتشيد الصين بجهود الحكومة الكولومبية لنقل المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج إلى مناطق أخرى. ولا يزال هناك أكثر من 9 000 مقاتل سابق يعيشون خارج المناطق. وبالنسبة لهم، هناك حاجة إلى المزيد من المساعدة للمضي قدماً بإعادة إدماجهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً.

وينبغي تعزيز التنمية الشاملة للجميع من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع. وتؤيد الصين استراتيجية كولومبيا للتغلب على آثار الجائحة، فضلاً عن الركائز الخمس للاستراتيجية. ونأمل أن تواصل الحكومة الكولومبية تنفيذ برامج التنمية مع التركيز الإقليمي، وأن تكثف جهودها من أجل تحقيق التنمية العادلة والشاملة للجميع والمستدامة. وينبغي إعطاء الأولوية لتطوير الهياكل الأساسية للنقل والري والكهرباء وتعزيزها في المناطق المتضررة من النزاع، وينبغي توفير الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والرعاية

الصحية والإسكان من أجل تقليل أوجه التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية وبين مختلف المناطق إلى أدنى حد.

وتؤيد الصين عمل الممثل الخاص للأمين العام ماسيو وبعثة التحقق. ونشجع بعثة التحقق وفريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا على تعزيز التنسيق والتعاون، وعلى القيام بدور أكبر في دعم عملية السلام في كولومبيا، مع ما يترتب على ذلك من أثر تآزري. وستعزز الصين تعاونها مع كولومبيا من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء من أجل دعم السلام والتنمية المستدامين في كولومبيا.



## بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

نشكر السيد كارلوس رويس ماسيو على عرضه المفيد، ونشكر وزيرة خارجية كولومبيا، السيدة كلاوديا بلوم دي باربييري، على انضمامها إلينا اليوم. وقد تشرفنا بذلك.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإقرار بالتقدم الذي تم الإبلاغ عنه خلال هذه الفترة قيد الاستعراض على الرغم من الصعوبات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. وبالمثل، أود أن أبرز الجهود التي بذلت للتخفيف من آثار الجائحة، مع التشجيع في الوقت نفسه على مواصلة التقدم في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

ونؤيد التوصية التي قدمها الأمين العام في تقريره المؤرخ 26 آذار/مارس 2020 (S/2020/239)، التي تشمل ثلاث أولويات للتنفيذ الشامل لاتفاق السلام النهائي لهذا العام.

وفيما يتعلق بالأولوية المتصلة بحالة القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين، نظل يساورنا القلق جراء العنف الذي تواجهه القيادات النسائية على وجه الخصوص. وفي ضوء الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000)، نشجع حكومة كولومبيا على مضاعفة جهودها من أجل تنفيذ الأحكام الجنسانية الواردة في اتفاق السلام، وكذلك كفالة إشراك النساء، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، والمنحدرات من أصل أفريقي، والنساء في المناطق الريفية، في تدابير العدالة الانتقالية والتعمير، بما في ذلك الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وأن يتم رفع الحواجز التي تحد من إدماجهن في تلك العمليات.

وبالمثل، نتشاطر القلق الذي أعرب عنه تقرير الأمين العام بشأن المذابح الأخيرة التي ارتكبت ضد الشباب والأطفال. ويتزامن هذا المستوى من العنف مع زيادة ملحوظة في تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، مما يعرضهم لخطر أكبر.

ونشهد في مناطق مثل كالي وسامانيغو ونارينيو، عودة أعمال العنف والمذابح التي كنا نعتقد أنها قد أصبحت من الماضي. وهذا بالتأكيد يجب أن يشكل تنبيها. ونحن على ثقة بأن الحكومة الكولومبية ستحقق على النحو الواجب في تلك الجرائم وستقدم مرتكبيها إلى العدالة.

ويدافع الكثير من الشباب عن السلام ويناضلون من أجل إحلاله في كولومبيا؛ ولذلك، يجب أن تستمر الحوارات مع الشباب الكولومبي، ويجب إعطاء الأولوية لاحتياجاتهم من الحماية، فضلا عن حيزهم المدني.

وفي مجال الأولوية المتعلقة بالاستدامة الطويلة الأجل لعملية إعادة الإدماج، نفهم أن هناك مجالا لاتخاذ إجراءات تسمح بتحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ البرامج ذات الصلة وفي خريطة الطريق لإعادة الإدماج.

وفي هذا الصدد، نود أن نكرر دعوة الأمين العام إلى تعزيز وجود وحدة التحقيق الخاصة التابعة لمكتب النائب العام في المناطق التي تشهد عددا كبيرا من الهجمات ضد المقاتلين السابقين، ونشجع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على الانتهاء من وضع سياستها العامة بغية تنفيذها في عام 2021.

وفيما يتعلق بالأولوية المتعلقة بدعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، نعتقد أن الضحايا يجب أن يكونوا في صميم جميع جهود بناء السلام. إن عمل النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار حيوي في هذا الصدد، ولهذا السبب نشجع الطرفين على مواصلة الإسهام في البحث عن الحقيقة وإسناد المسؤوليات.

وفيما يتعلق بنقطة أخرى، نحيط علما بما أعرب عنه جيش التحرير الوطني من عزم على التوصل إلى وقف ثنائي لإطلاق النار، ونؤكد أنه من الضروري إطلاق سراح جميع الأشخاص المختطفين ووضع حد لجميع الأنشطة غير القانونية كبادرة حسن نية تدل على رغبته الحقيقية في تحقيق السلام.

وأخيرا، نود أن نبرز عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لتفانيها في تنفيذ ولايتها. ولأن هذه هي آخر مداخلة لنا في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، نود أن نقول إننا فخورون للغاية بحقيقة أن كولومبيا أصبحت مصدرا للإلهام ومرجعية هامة للسلام ليس للمنطقة فحسب، بل للعالم أيضا. إن كولومبيا تحظى بدعمنا الحازم داخل مجلس الأمن وخارجه.

### بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته، وأود أيضا أن أعرب عن دعم إستونيا القوي لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

ونرحب ترحيبا حارا بالسيدة كلاوديا بلوم دي باربييري، وزيرة خارجية جمهورية كولومبيا.

إننا ندعم استمرار التزام حكومة كولومبيا بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونرحب بما أحرز من تقدم في هذه الأوقات الصعبة، ولا سيما في ميدان العدالة. ويمثل الاعتذار العلني الذي أصدرته أمانة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي خطوة إيجابية في المضي قدما. كما إننا نُقر بالإنجازات التي سجلتها وحدة التحقيق الخاصة التابعة لمكتب النائب العام. فلا يمكن تحقيق السلام الدائم بدون عدالة.

وفي نفس الوقت ما زال استمرار عمليات قتل المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء الاجتماعيين والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي يبعث على الانزعاج ويجب أن ينتهي. ونعيد التأكيد على الحاجة الملحة إلى حماية هذه الفئات وغيرها من الفئات الضعيفة. ومن المهم التحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة ومحاكمتهم. وعمل عناصر النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار مهم للغاية في ذلك الصدد. وكذلك نشجع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على المضي في عملها بشأن السياسة العامة من أجل تفكيك المنظمات الإجرامية وشبكات دعمها.

إن حالة الأطفال تثير قلقا بالغا. فالأطفال معرضون لخطر العمل القسري والاستغلال الجنسي والتجنيد في الجماعات المسلحة. يجب تعزيز تدابير حماية الطفل.

وعلى الرغم من التزام الحكومة بإحلال السلام والأمن والتنمية في المناطق الريفية في كولومبيا، فإن هذه المناطق تعاني من غياب سلطات الدولة. وينبغي معالجة المسائل الهيكلية الأوسع نطاقا من أجل التصدي لتلك التحديات على نحو أفضل. ومن الأهمية بمكان ضمان استدامة عملية إعادة الإدماج ومعالجة جميع المسائل المتعلقة، بما في ذلك حصول المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي على الأراضي. ونشجع جميع الأطراف على مضاعفة جهودها ومواصلة التعاون بروح بناءة لتحقيق سلام دائم.

وأخيرا، نأمل في إمكانية إحراز تقدم ملموس. ونود أن نؤكد دعم إستونيا القوي للتنفيذ الشامل لاتفاق السلام النهائي.

## المرفق السادس

## بيان المنسقة السياسية لدى البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، شيراز قصري

[الأصل: الفرنسية]

أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على عرضه المستدير. وأرحب بحضور وزيرة خارجية كولومبيا.

لقد مرت أربع سنوات تقريبا منذ التوصل إلى الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. وقد تحقق الكثير بفضل الجهود التي بذلتها حكومة كولومبيا وشعبها، ويجب علينا أن نرحب بذلك. ويجب علينا كذلك أن نعترف بوضوح بأنه يتعلق بطموحات عام 2016، لا يزال عدد من أحكام الاتفاق غير منفذة بشكل كاف. فاتفاق السلام مجموعة عناصر مختلفة لا يمكن الفصل فيها. سأعود إلى أربع مسائل محددة.

أولا، نأسف لاستمرار العنف في كولومبيا. إننا ندين الاغتيالات المتعددة التي وقعت في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك اغتيال الأطفال والشباب فضلا عن اغتيال المقاتلين السابقين وقادة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. فيجب أن نتوقف هذه الجرائم وأن يقدم المسؤولون عنها إلى العدالة. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2020/943)، يمكن اتخاذ تدابير بسيطة سريعا. ويجب تحسين استخدام نظام الإنذار المبكر في إطار مكتب أمين المظالم. وينبغي تشجيع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على وضع الصيغة النهائية لسياسة عامة لتفكيك المنظمات الإجرامية. وعلى المدى الطويل، لا بد من تعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق النائية.

ثانيا، تشيد فرنسا بالجهود التي بذلت في الأشهر الأخيرة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين على الرغم من الجائحة وأثر الحجر على المشاريع الإنتاجية. ويجب أن تستمر هذه الجهود، مع التركيز على المقاتلين السابقين المقيمين خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ومن المهم كذلك حل مسألة الحصول على الأراضي التي طال أمدها.

ثالثا، إن النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار هو حجر الزاوية في اتفاق السلام، كما ظللنا نؤكد بانتظام في المجلس. ونود أن تسهم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في التحقق من تنفيذ جزاءات الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. فنحن على استعداد لأن نعهد إليها بذلك الدور عندما يطلبه الكولومبيون.

وأخيرا، هناك مجال آخر يتوقع إحراز المزيد من التقدم فيه هو البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة الذي يمثل مصدرا هائلا للأمل بالنسبة لآلاف الأسر. فمن الأهمية بمكان أن يحصل ذلك البرنامج على الموارد اللازمة، ولا سيما لتمويل المشاريع الإنتاجية البديلة، التي تشكل شرطا مسبقا لنجاحه على المدى الطويل. ويجب أيضا إيلاء اهتمام خاص بفضول الاتفاق التي تتناول المسائل الإثنية والجنسانية.

إن عملية السلام في كولومبيا تواجه تحديات لا يمكننا تجاهلها. وستواصل فرنسا بصفتها الوطنية، في إطار مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، تقديم دعمها الكامل لجميع الذين يُحشدون يوميا في كولومبيا لمواجهة هذه التحديات.

### بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على تفانيه وعمله. وأعرب عن امتناني بصفة خاصة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي تقوم بعمل رائع في ظل ظروف صعبة أحيانا. وترحب ألمانيا بتمديد ولاية البعثة بالإجماع. ونتطلع إلى المناقشات مع جميع أصحاب المصلحة الكولومبيين بشأن الدور المستقبلي لبعثة الأمم المتحدة في التحقق من الامتثال لجزاءات الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام.

كما أرحب بكلاوديا بلوم دي باربييري. إن حضورها هنا يدل على إنها تؤيد دور مجلس الأمن ومشاركته في العملية وأهمية البعثة.

لقد شهدنا إجماعا بشأن كولومبيا، ولذلك فإنني أعتقد أن ذلك أمر مشجع للغاية. وأود كذلك - كما فعل معظم الأعضاء - أن أثير النقطة المتمثلة في أننا نشعر بالجزع إزاء الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية التي استغلّت مرض فيروس كورونا لتعزيز وجودها. فقد هاجمت قوات الأمن العام. ولا يزال القتل المستهدف للمدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء الاجتماعيين والأعضاء السابقين مستمرا. فمن الضروري توسيع نطاق وجود مؤسسات الدولة في المناطق النائية وإنهاء الإفلات من العقاب. إننا ندعم مختلف مؤسسات الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وأذكر أننا عندما زرنا كولومبيا في العام الماضي، لفت انتباهنا جميعا بشكل كبير تقاني الأشخاص المشاركين في تلك المؤسسات.

وفيما يتعلق بإعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، أود أن أركز على دور المرأة. فهناك حاجة ملحة للتعجيل بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالجنسانية في الاتفاق. وقد تم إنجاز الكثير، ولكن علينا أن نواصل العمل على هذا. ومن الضروري تعزيز مشاركة وقيادة المقاتلات السابقات في أنشطة إعادة الإدماج الاقتصادي وصنع القرار. ويجب علينا أن نكافح العنف الجنسي والجنساني. وعلينا أن نشيد بالقيادات الاجتماعية والقيادات الإثنيات اللاتي يظلمن بعمل هائل. فأذكر أننا عندما عدنا إلى كولومبيا لزيارة منطقة إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، التقينا ببعض النساء اللواتي كن مذهلات حقا.

إن هذه هي المرة الأخيرة التي تشارك فيها ألمانيا في مناقشة بشأن كولومبيا خلال عضويتنا في مجلس الأمن. وتظل ألمانيا واثقة من أنه يمكن للكولومبيين أن ينجحوا في توطيد السلام الذي شرعوا في بنائه، خاصة إذا تمكنوا من التغلب على انعدام الثقة والعمل معا بصورة متزايدة مع رؤية شاملة لاتفاق السلام. وسيواصل المجتمع الدولي وألمانيا مساعدة الكولومبيين على تحقيق تطلعاتهم إلى مستقبل أكثر سلاما.

## المرفق الثامن

## بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

نشكر كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام على عرضه تقرير الأمين العام (S/2020/943) عن عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونرحب بمشاركة السيدة كلاوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا في هذه الجلسة.

ونشاط الأمين العام قلقه المتزايد إزاء استمرار أعمال القتل والعنف المرتكبة ضد المشاركين في عملية السلام وقادة المجتمعات المحلية والناشطين الاجتماعيين وأفراد الأقليات العرقية. والأولوية القصوى يجب أن تكون هي ضمان سلامة السكان المدنيين وأمنهم.

وبغية الاضطلاع بهذه المهمة بفعالية، من الضروري معالجة الفراغ الذي يتسم به وجود الدولة في المناطق النائية، التي لا يشعر سكانها بالأمان، ولذلك كثيرا ما يضطرون إلى مغادرة منازلهم هربا من عنف الجماعات الإجرامية المنظمة التي تنتج المخدرات وتتجر بها. والنتيجة هي آلاف الأشخاص المشردين داخليا.

ومما لا يقل أهمية أن عملية السلام ينبغي أن تكون مدفوعة بإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ولا يزال الإصلاح الزراعي الشامل أمرا حاسما بالنسبة لكولومبيا، بما في ذلك جوانب مثل تخصيص الأراضي والتنفيذ السليم لبرامج استبدال المحاصيل. وما لم تعالج تلك المسألة، من الصعب الحديث عن تعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

ونأمل أن تتضمن تقارير الأمين العام المقبلة مزيدا من المعلومات عن إعادة الإدماج السياسي للمشاركين في عملية السلام. فهل هناك أي صعوبات كبيرة، أم أن كل شيء يسير بسلاسة؟

وفيما يتعلق بالمشاكل الأخرى التي أبرزها التقرير، لا يمكن أن نغفل عن ذكر تراكم ملحوظ لعنصر قمعي في أعمال السلطات. ويتجلى ذلك بشكل خاص في استخدام القوة ضد المدنيين خلال الاحتجاجات الأخيرة، كما هو مبين في التقرير.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى أن أرقام الضحايا بين المحتجين في كولومبيا تضاهي، بل تتجاوز الأعداد الخاصة بكل من البلدان الأخرى التي تحظى بالاهتمام الحيوي من زملائنا في مجلس الأمن، وتصبح نقطة تركيز الأمانة العامة وبيانات الأمين الصحي للأمين العام. ونتوقع من الأمانة العامة وزملائنا أن يستخدموا نفس المعايير في ردود فعلهم على جميع الأحداث المزعجة في جميع أنحاء العالم.

وقد أظهرت عقود من النزاع الداخلي في كولومبيا أن العنف لا يمكن أن يؤدي أبدا إلى حلول دائمة. ولهذا السبب، فإن دعوة الأمين العام إلى وقف شامل لإطلاق النار في غمرة هذا الوباء تكتسي أهمية كبيرة للبلد. وفي ذلك السياق، نلاحظ المبادرات الانفرادية لوقف إطلاق النار. وللأسف، لم تحظ بأي دعم داخل الحكومة. وتدعو الجهات الفاعلة الكولومبية إلى عدم تقويت هذه الفرصة لاستئناف الحوار. فالسلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم النظر في مجموعة الآراء بأكملها.

ويجب علينا أيضا أن نتناول أحد أبرز النقاط في تقرير الأمين العام - وهو تخفيض تمويل مؤسسات الدولة المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم. وبدلا من

ذلك، هناك زيادة بنسبة 10 في المائة بالنسبة للهيئات التي تحقق في الأحداث التي تعود إلى وقت النزاع الداخلي.

وكما علمنا من التقرير، فقد أحرز بعض التقدم، لا سيما فيما يتعلق باعترافات أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ويجب ملاحظة أنه، وفقا لاتفاق السلام النهائي، ينبغي أن تستمع إلى هذه الاعترافات الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، التي يجب أن تكون مستقلة تماما. وأي تدخل في اختصاصاتها أو محاولات لنقل قضايا معينة خارج نطاق ولايتها القضائية أمر غير مقبول. وينبغي ألا يستخدم امتثال المشاركين في عملية السلام بحسن نية لمسؤولياتهم بموجب الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم لتحديد الخصوم السياسيين. ونود أن نتلقى المزيد من المعلومات من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بشأن اعترافات مماثلة من المشاركين من الدول في النزاع.

ونأمل أن نرى مهام جديدة تضاف إلى ولاية البعثة بغية رصد تنفيذ الأحكام الصادرة عن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ومن شأن ذلك أن يعزز كفاءة تلك الهيئة.

وكملاحظة عامة، نود أن نشير إلى أن التحقيق في أحداث النزاع مهم بكل السبل، ولكن النجاح الحقيقي لعملية السلام يرتهن بالعمل الذي ينتظرنا وليس بمظالم الماضي.

وفي هذا الصدد، نحيط علما بتقرير المدعي العام في كولومبيا، الذي يشير إلى بعض المخالفات في التخطيط لما بعد النزاع - بما في ذلك أن 60 في المائة من التمويل لم يخصص إلا لـ 5 في المائة من المشاريع. وكما أشار المراقب العام في البلد، فإن تنفيذ اتفاق السلام النهائي في ظل هذه الظروف سيستغرق 25 سنة على الأقل، مقارنة بالخطة الأولية التي ستستغرق 15 عاما. وهذه التقديرات ليست مشجعة على الإطلاق.

وقد تابعنا بعناية خطاب قيادة كولومبيا في 16 أيلول/سبتمبر إلى المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ سياسة "السلام في إطار الشرعية".

وعلى الرغم من أننا لا نرغب في التقليل من أهمية عدد من الإنجازات، فإننا نؤكد أن اتفاق السلام النهائي هو حجر الزاوية في عملية السلام في كولومبيا لأن هذه الوثيقة تتوخى مسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة الكولومبية. ومن المهم أن نظل ملتزمين بتلك الوثيقة التاريخية التي تحظى بدعم مجلس الأمن والأمين العام والمجتمع الدولي. ونأمل أن نتلقى المزيد من المعلومات عن تنفيذ اتفاق السلام النهائي من وزيرة خارجية كولومبيا.

ونؤكد مجددا دعمنا القوي لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وللجهود التي تبذلها لبناء السلام الدائم.

وأخيرا، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يستعرض ممارسته المتمثلة في النظر في تقارير الأمين العام مباشرة بعد اتخاذ القرارات التي تمدد ولايات البعثات. وينبغي أن يكون الترتيب عكس ذلك. ونلاحظ أن أحدث تقرير صدر في 25 أيلول/سبتمبر يجسد بشكل كاف تماما التطورات في البلد.

وينبغي لروسيا وجميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، وكذلك جميع أعضاء المجتمع الدولي، أن يواصلوا الإسهام في عملية السلام الكولومبية من أجل ضمان طابعها الدائم والمستدام.

## المرفق التاسع

## بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

يشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن النيجر وتونس وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين (1+3).

في البداية، تقدم مجموعة 1+3 تعازيها الصادقة لأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم بسبب وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). ونشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو على إحاطته المفصلة. كما نعرب عن تقديرنا لحضور معالي السيدة كلاوديا بلوم دي باري، وزيرة خارجية كولومبيا، ونشكرها على إتاحة الوقت باستمرار للمشاركة في جلسات مجلس الأمن.

إن عملية السلام في كولومبيا في مرحلة حاسمة جدا. وفي حين أن من المقلق أن وباء كوفيد-19، إلى جانب عدد كبير من التحديات الأخرى، قد أضر التقدم في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم، فإننا نرحب بالتطورات الإيجابية، على النحو المبين في أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/943).

وفي هذا الصدد، يجب على الكولومبيين مواصلة المضي قدما في التنفيذ الشامل لاتفاق السلام النهائي لعام 2016. ويستند موقف مجموعة 1+3 إلى موقفها المبدئي الذي مفاده أن الحل الوحيد القابل للاستمرار والمستدام للنزاع يظل تنفيذ اتفاق السلام والتسوية السياسية الشاملة التي يقودها شعب كولومبيا ومن أجل مصالحه.

أكد مجلس الأمن من جديد دعمه الثابت لعملية السلام، وسيأخذ بيد كولومبيا في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الحقيقية المتمثلة في السلام والاستقرار والازدهار، كما تجلى ذلك في اتخاذ القرار 2545 (2020) بالإجماع مؤخرا. لذلك، تشجع مجموعة 1+3 جميع أصحاب المصلحة الكولومبيين على توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن، ومضاعفة جهودهم لتذليل العقبات التي ما زالت قائمة.

نقدم أيضا الملاحظات التالية.

أولا، فيما يتعلق بمسألة الأمن، ما زلنا نشعر بانزعاج عميق من عمليات القتل العرقية التي تعرض لها المقاتلون السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، والمدافعون عن حقوق الإنسان والسكان الأصليين، والنساء، والأطفال، والقادة الكولومبيون من أصل أفريقي، وندينها بشدة. ومن الضروري تحديد الدوافع الرئيسية لهذه الفظائع ومعالجتها، وتجب محاسبة مرتكبيها. وستكون حماية هذه الفئات الضعيفة بشكل خاص معيارا هاما لفعالية التدابير الأمنية بوجه عام. وفي ذلك السياق، نقدر القرار الذي اتخذته الولاية القضائية الخاصة للسلام في تموز/يوليه بشأن اعتماد تدابير حامية وفقا للمادة 3-4 من اتفاق السلام. وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بالتقدم المطرد الذي أحرزته الولاية الخاصة للسلام على الرغم من العقبات التي تسبب بها الوباء.

علاوة على ذلك، نحض الحكومة على تعزيز جهاز الأمن التابع للدولة في المقاطعات الأكثر تضررا من العنف، مثل كاوكا، وأنتيوكيا، ونورتي دي سانتاندير، ونارينيو، ونشجع السلطات على عقد اجتماعات منتظمة للجنة الوطنية المعنية بضمانات الأمن.



من الجوهرى أيضا العمل بقوة على تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة، وعصابات الجريمة لضمان سلامة وحماية المواطنين الكولومبيين - ولا سيما أضعف الفئات، بمن فيهم النساء والأطفال الذين ما برحوا ضحايا للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية أن تعمل جاهدة جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني لوضع اللمسات الأخيرة على السياسات العامة الرامية إلى تعطيل المنظمات الإجرامية وشبكاتهما والقبض على عناصرها.

تلاحظ مجموعة 1+3 التقدم المحرز في عملية تسريح وإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وهو تقدم جدير بالثناء، ولكنها تشعر بالقلق أيضاً إزاء التقدم المحدود في المبادرات المجدية للمقاتلين السابقين، وذلك بسبب انتشار الوباء. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوة الأمين العام إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة الإدماج في الأجل الطويل، مع منافع إعادة الإدماج لجميع المقاتلين السابقين. في نهاية المطاف، سيحدد ذلك استدامة السلام في كولومبيا في الأجل الطويل.

نحض السلطات على تحسين تنفيذ البرنامج الشامل للضمانات فيما يتعلق بالقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان. فالنساء والأطفال يؤدون دوراً أساسياً في إحلال السلام في كولومبيا ويجب توفير الحماية لهم دائماً.

بالإضافة إلى ذلك، تكرر مجموعة 1+3 دعوتها إلى وقف الأعمال القتالية، في امتثال صارم للقرار 2532 (2020). وما زلنا نأمل في أن تجني الحكومة وجيش التحرير الوطني فائدة كاملة من فرصة بناء السلام هذه، وأن يدخل في حوار بناء انطلاقاً من روح التعاون من أجل تحقيق سلام مستقر ودائم في كولومبيا.

ثانياً، أما على المسار الاجتماعي - الاقتصادي، فنقر بالجهود الجديرة بالثناء التي تقوم بها الحكومة في الإذن بتخصيص أموال من عائدات المعادن لعملية السلام لتيسير تنفيذ برامج التنمية مع التركيز على المناطق الإقليمية. غير أننا اطلعنا على التقارير التي تفيد بأن تلك الأموال غير كافية وأن هناك إمكانية لخفض ميزانيات الاستثمار لبعض الكيانات التي تعتبر أساسية لتنفيذ اتفاق السلام النهائي، وهي الوكالة الوطنية للأراضي، ووكالة تجديد الأراضي، ووكالة التنمية الريفية. وفي هذا السياق، نشجع جميع أصحاب المصلحة على تعزيز مشاركتهم وتوحيد جهودهم الرامية إلى تذليل الصعوبات المالية من أجل ضمان التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي وفي أوانه.

تشيد مجموعة A3+1 بمواصلة تنفيذ برنامج الاستعاضة عن المحاصيل غير المشروعة على الرغم من التحديات التي يطرحها الوباء. ولا يزال برنامج الإصلاح الزراعي هذا حاسماً في ثني المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عن الدخول مجدداً في الاقتصاد غير المشروع، وأن يؤدي أيضاً هذا البرنامج دوراً في مساعدة المقاتلين السابقين على توليد الدخل من أجل الحفاظ على سبل رزقهم والمساهمة في الاقتصاد الرسمي.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن بعض جوانب الإصلاح الريفي الشامل التي ترتبط ارتباطاً لا انفكاك منه ببرامج استبدال المحاصيل غير المشروعة، تحتاج إلى معالجة فعالة. وبناء على ذلك، تشجع مجموعة 1+3 جميع الأطراف على مواصلة تقويم الحالة المتعلقة بالوصول العادل إلى الأراضي والتصدي للتحديات التي يواجهها المقاتلون السابقون المقيمون خارج المناطق الإقليمية المخصصة للتدريب وإعادة الإدماج. وهذه

المسائل التي طال أمدها جزء لا يتجزأ من إعادة الإدماج الكامل للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

ثالثاً، ترحب مجموعة 1+3 وتشيد بالتقدم المحرز في الولاية الخاصة للسلام، ولا سيما قرار بعض الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بالاعتراف بالمسؤولية عن تجاوزاتهم وقبولها. إن الاعتراف بمخالفات خلال مرحلة بناء السلام هذه، امتثالاً للاتفاق النهائي، يمهد السبيل أمام التسامح، ويرسي أساساً للعدالة والمصالحة والاندماج الكامل للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في المجتمع الكولومبي. وتشدد مجموعة 1+3 على الأهمية الأساسية لعملية المصالحة، حيث استفادت دول أعضاء عديدة من الجوانب الإيجابية لهذه العمليات. وعلاوة على ذلك، نواصل أيضاً دعم التنفيذ الكامل لجميع جوانب النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، الذي يهدف تحديداً إلى ضمان أن تكون المجتمعات والضحايا المتضررين من الصراع من الأولويات في عملية السلام.

نؤيد أيضاً آراء الأمين العام ومفادها أنه ينبغي للأطراف أن تسعى إلى التغلب على خلافاتها بالاستفادة إلى أقصى حد من لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه لحسم المنازعات. ولهذا الغرض، نشجع اللجنة والمنتدى الرفيع المستوى للشعوب العرقية على الالتئام بانتظام لمعالجة مسألة تنفيذ الفصل المتعلق بالمجتمعات العرقية من اتفاق السلام.

إن التوقيع على اتفاق السلام النهائي لعام 2016 أظهر لنا أنه عندما يكون الحوار بناءً وموجهاً نحو النتائج، وعندما تكون القنوات قوية وذات أهداف مجدية، يصبح المستحيل ممكناً. وقد حان الوقت لكي تتحول كولومبيا من خلال اتفاق بناء السلام هذا وأن تحقق إمكاناتها الحقيقية.

تتضامن مجموعة 1+3 مع حكومة وشعب كولومبيا في سعيهما إلى تحقيق سلام دائم، وكذلك مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والفريق القطري، في التنفيذ الشامل لاتفاق السلام النهائي، إذ أن جهودهما لا تزال قيمة في دعم تنفيذه.

## بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جوناثان آلين

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأود أن أعرب عن امتنان المملكة المتحدة للعمل الشاق الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ويسرني جدا أن المجلس مدد ولايتها لسنة أخرى لمواصلة عملها القيم. كما يسعدني أن أرى وزيرة الخارجية بلوم دي باربييري وأرحب بها هنا اليوم.

لقد تشجعنا كثيرا عندما سمعنا عن تجديد التزام الرئيس دوكي ماركيز الجديد بكولومبيا من أجل مكافحة الأثر الخطير لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأود أن أقول له إن جميع بلداننا تكابد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفيروس. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لتعيد البناء على نحو أفضل، وننشئ اقتصادات ومجتمعات أكثر عدلا وخضرة وأكثر استدامة. أما في كولومبيا، فإني أعتقد أن ذلك سيكون مستحيلا بدون التنفيذ الكامل والشامل لعملية السلام. إن الوزيرة بلوم دي باربييري من بين الأصدقاء ونقدم لها دعما اليوم.

نعتقد أن من المهم إبراز بعض التطورات الإيجابية التي حدثت منذ مناقشتنا الأخيرة (انظر S/PV.8749). اسمحوا لي أن أبدأ بما قد يبدو مستغربا، أي الاعتذار الذي صدر مؤخرا عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عن قيام الجماعة بألاف عمليات الاختطاف وما نجم عن تلك العمليات من معاناة، إلى جانب مسؤوليتها عن وفاة ألفارو غوميز هورتادو. هذا كان متأخرا جدا. لقد سببت آلاما جديدة ومعاناة، ولكنه كان أيضاً نصرة لذات الغرض من مؤسسات العدالة الانتقالية في كولومبيا في مرحلة ما بعد النزاع. إن للحقيقة والاعتراف بجرائم الماضي، مهما كانت ارتكبت منذ زمن طويل، دورا قويا في قدرة البلد على التعافي، وأنا واثق، أن لها أيضا دورا في عملية بناء السلام الجارية في كولومبيا.

وبشكل عام، سررنا برؤية التقدم المستمر الذي تحرزته مؤسسات العدالة الانتقالية على الرغم من التحدي المتمثل في كوفيد-19. وننتزع لأن نسمع من حكومة وزيرة الخارجية بلوم دي باربييري بشأن دور بعثة التحقق المستقبلي في دعم كولومبيا في رصد الامتثال للجزاءات التي تفرضها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام.

ونرحب أيضا بالزيادة الكبيرة في الموافقات على تدابير الحماية التي اتخذتها الوحدة الوطنية للحماية. وهذا من شأنه توفير قدر من الارتياح للمدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء الاجتماعيين الذين يواجهون تهديدات مستمرة، على الرغم من أن هناك حاجة ماسة إلى موارد إضافية لمواصلة هذا التقدم والانتهاء من الطلبات المتراكمة. ولا يسع هؤلاء الزعماء الاجتماعيين الانتظار. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع معدل قتل قادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء، فضلا عن الارتفاع المقلق في عمليات القتل المتعددة للمدنيين في الأشهر الأخيرة. وغني عن البيان أننا ندين هذا العنف، وندين الجماعات المسلحة المسؤولة.

والرادع القوي لعمليات القتل هذه هو تقديم الذين أمروا بها ومن نفذوها إلى العدالة. ونكرر الدعوة الموجهة إلى جميع المؤسسات الكولومبية ذات الصلة لدعم وحدة التحقيقات الخاصة في مكتب المدعي العام لكفالة تقديم المسؤولين عن هذا العنف إلى المحاكمة.

وعلى نطاق أوسع، وكما أكدنا في بيانات سابقة أمام مجلس الأمن، فإن وضع سياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية أمر حيوي لإحلال السلام الدائم في جميع أنحاء كولومبيا. ومن المشجع أن اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية اجتمعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وينبغي أن يتبع ذلك الآن مقترحات ملموسة وواقعية للعمل لتنفيذ في أقرب وقت ممكن.

وترحب المملكة المتحدة أيضا بموافقة الكونغرس الكولومبي مؤخرا على استخدام أموال إضافية من رسوم الامتياز المتأتمية من استغلال المعادن لتنفيذ برامج التنمية بنهج إقليمي، فضلا عن التقدم المحرز في هذا المجال. ومن الضروري أن توضع خرائط الطريق المتبقية في صيغتها النهائية، وأن تنفذ البرامج الإنمائية من أجل إحلال السلام والاستقرار في المناطق المعنية. وتحتاج الدولة إلى زيادة وتعزيز وجودها في هذه المناطق الريفية بما يتيح ترسخ السلام والازدهار بشكل كامل.

وفي الذكرى السنوية هذا الشهر للقرار 1325 (2000)، أود أن أردد ما قاله الممثل الخاص للأمين العام. كما نذكر، فإن عملية السلام في كولومبيا كانت لافتة للنظر فيما يتعلق بالأهمية التي أولتها لمشاركة المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاتفاق النهائي. في الواقع، سألنا إلى حد القول بأنها مثال للآخرين فيما يتعلق بعملية السلام. وكل ما نعرفه هو أن عملية السلام الشاملة للجميع من الأرجح بقدر أكبر أن تكون عملية سلام مستدامة ودائمة وناجحة. ونشجع جميع الأطراف في كولومبيا على ألا تغيب هذه المسألة عن بالها وأن تكفل التنفيذ الكامل للبرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا نشيد بالحكومة الكولومبية وبعثة التحقق على التقدم الذي توصلنا إليه تحقيقه على الرغم من تفشي جائحة عالمية. وفي حين لا تزال هناك تحديات كبيرة كثيرة، فإن الحاجة إلى سلام دائم ومستدام واضحة، وستواصل المملكة المتحدة دعم كولومبيا في هذه الرحلة.

## بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته وعلى تقرير الأمين العام (S/2020/943). إن كولومبيا أقرب إلى تحقيق سلام دائم، بفضل جهود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وأود كذلك أن أرحب بوزيرة الخارجية بلوم دي باربييري في مجلس الأمن اليوم. ومن الجميل أن نراها.

ونود أن نشيد بفريق الأمم المتحدة وحكومة كولومبيا وجميع الكولومبيين على عملهم المشترك في مواصلة تنفيذ اتفاق السلام أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). ونحن نشيد بالتزام حكومة كولومبيا بالمضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام، مع الاستجابة في الوقت نفسه لهذا التحدي الملح في مجال الصحة العامة.

ولا تزال الولايات المتحدة تقف إلى جانب كولومبيا ونحن نواجه كوفيد-19. وقد قدمت إدارة ترامب أكثر من 23,6 مليون دولار في شكل مساعدات من أجل استجابة كولومبيا للمرض. وتساعد الولايات المتحدة الكولومبيين على منع انتشار الفيروس، وتوفير إمدادات المياه والصرف الصحي، والرعاية لحالات كوفيد-19 وتقديم المساعدة الغذائية الطارئة.

ونعرب أيضا عن تضامننا مع 1,8 مليون من اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين في كولومبيا، الذين هم من بين أكثر الفئات ضعفا أمام الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة. وكما أكد الوزير بومبيو خلال زيارته لبوغوتا في أيلول/سبتمبر، فإننا نشيد بكرم كولومبيا الملهم للعديد من الفئات الأكثر ضعفا، والتي رأيتها مباشرة خلال فترة وجودي في البلد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. إن دعم الحكومة الكولومبية للرئيس المؤقت خوان غوايدو ولانتقال ديمقراطي لفنزويلا يوفران الأساس لعودة الفنزويليين إلى ديارهم طوعاً ومع وعد بالازدهار والأمن.

ونكرر الإدانة الشديدة التي أعرب عنها التقرير لعمليات القتل المتعددة التي وقعت في كولومبيا في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك أعمال قتل الأطفال والشباب. ومرة أخرى، يجب أن نؤكد مجدداً الحاجة الملحة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في كولومبيا، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في قضايا الأرض والبيئة، والقادة الاجتماعيين، والمقاتلون السابقون، والأفراد في المجتمعات الريفية، وأفراد السكان الأصليين، والكولومبيون من أصل أفريقي، والسحاقيات، والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي، ومغايرو الهوية الجنسية، وحاملو صفات الجنس، وغيرهم من السكان المعرضين للخطر الذين تضرروا أكثر من غيرهم من جراء العنف المستمر. ونحث السلطات الكولومبية على اتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك محاسبة المسؤولين عن عمليات القتل هذه.

وبينما نعترف بالتقدم الذي أحرزته حكومة كولومبيا، ولا سيما موافقة وحدة الحماية الوطنية مؤخرا على 94 تدبيرا عاجلا لحماية المقاتلين السابقين، يجب بذل المزيد من الجهود لضمان السلامة، لا سيما في المناطق التي كانت تسيطر عليها سابقا القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ونرحب بالتقدم المستمر الذي تحرزه كولومبيا في جهود مكافحة المخدرات ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة الشراكة مع إدارة دوكي ماركيس لمكافحة الاتجار غير القانوني المدمر بالمخدرات. وكما أشار الوزير بومبيو في بوغوتا الشهر الماضي، فإن أجهزة إنفاذ القانون الكولومبي، حتى في هذه الأوقات الصعبة، قد كثفت من مكافحة الكوكايين والقضاء عليه، وقامت يدويا بتطهير حقول الكوكا بنسبة تزيد 57 في المائة في عام 2019 عما

قامت بتطهيره في عام 2018. ولا تزال الولايات المتحدة على اتصال تام بحكومة كولومبيا للحد من زراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين، وتوسيع نطاق وجود الدولة وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة التي تمكن المواطنين الكولومبيين من ممارسة الأنشطة الاقتصادية المشروعة.

وقد ظل هذا الالتزام متسقاً منذ وضع خطة كولومبيا قبل 20 عاماً. ومن خلال مبادرة النمو الجديدة بين الولايات المتحدة وكولومبيا، تعمل حكومتانا على الاستفادة من الاستثمارات الطويلة الأجل لوزارة الخارجية الأمريكية ووكالة التنمية الدولية في البلد لمواصلة تحسين الأمن وجلب المزيد من استثمارات القطاع الخاص إلى المناطق الريفية. وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة إلى تشجيع الأطراف على مواصلة العمل معاً من أجل تنمية الفرص الاقتصادية وتوفير الأمن الفعال للمناطق الجديدة لإعادة الإدماج. ويمكن أن تؤدي المساعدة التقنية، والوصول إلى الأسواق، وزيادة الاهتمام بالرصد والتقييم، وزيادة المساعدة المقدمة إلى تعاونيات المقاتلين السابقين، أدواراً هامة في التنمية الاقتصادية.

ونواصل دعم تنفيذ اتفاق السلام النهائي وجهوده في مجال العدالة الانتقالية، بما في ذلك تلك التي تضطلع بها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ونلاحظ أيضاً استعداد المجلس للنظر في دور محتمل للبعثة فيما يتعلق بالتحقق من الأحكام الصادرة عن الولاية القضائية الخاصة.

وندرك التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة. وقد أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً إلى حماية أرواح القيادات الاجتماعية وتعزيز أمن المواطنين وتوفير الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية بسبب هذه الجائحة. ولكننا ما زلنا على ثقة بأن كولومبيا، بدعم من الولايات المتحدة وبعثة التحقق والمجتمع الدولي، ستواصل بناء سلام دائم ومنصف.

## بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دينه كوي دانغ

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن إندونيسيا وفييت نام، وهما دولتان عضوان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وعضوان حاليان في مجلس الأمن.

في البداية، أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيدة كلاوديا بلوم دي باربييري، وزيرة خارجية كولومبيا، في جلسة اليوم. ونود أن نشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الثاقبة.

كان الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا لعام 2016 إنجازاً رائعاً. وبينما ننوه بعدة تطورات إيجابية تم تحقيقها، وكذلك بالتقدم الذي تحقق بفضل اتفاق السلام، فمن المؤسف أننا لم نشهد بعد تنفيذ الكامل. ونتيجة لذلك، ظلت عملية السلام هشة في حين لا يزال إحراز تقدم في إعادة الإدماج يشكل تحدياً. ولذلك، فإننا نواصل دعوة جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها للوفاء بالتزاماتها الفردية. وفي ظل هذه الخلفية، نود أن نشدد على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، فيما يتعلق بعملية السلام، نؤيد الأولويات الثلاث الموصى بها في تقرير الأمين العام الصادر في آذار/مارس 2020 (S/2020/239). ونشيد إشادة كبيرة بالجهود المبذولة لزيادة مشاركة الحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة في الحياة السياسية للبلد. إن مشاركة الحزب في وضع مشاريع القوانين والإصلاحات الدستورية والركائز الخمس لـ "الالتزام الجديد من أجل كولومبيا" للتغلب على آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) موضع ترحيب وتشجيع.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء النهج المتبع ووتيرة التقدم في تنفيذ اتفاق السلام النهائي والبرامج الأخرى المتصلة بالسلام في البلد. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تأخر جيش التحرير الوطني في تقديم اقتراح إلى الحكومة بالالتزام بوقف ثنائي لإطلاق النار لمدة 90 يوماً. ونود، في هذا الصدد، أن نشدد على أهمية الوحدة الوطنية على طريق المضي قدماً في البلد. وندعو الأطراف المعنية في كولومبيا إلى تنحية خلافاتها جانباً والدخول في حوار بناء بغية تحقيق المصالحة والتضامن للبلد، فضلاً عن إحراز تقدم في عملية السلام.

ثانياً، بشأن الأمن، تضمن آخر تقرير للأمين العام (S/2020/943) معلومات مقلقة للغاية عن أعمال العنف والهجمات التي لا هوادة فيها ضد المجتمعات المحلية الكولومبية. وتواصل الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية استغلال جائحة كوفيد-19 لتعزيز سيطرتها الاجتماعية والإقليمية. وتستمر المواجهات بين قوات الأمن والمجتمعات المحلية بشأن عمليات القضاء القسري على المحاصيل غير المشروعة في مختلف المناطق. إننا ندين كل هذه الهجمات ونحث جميع الجماعات المعنية على أن توقف فوراً أعمال العنف المروعة هذه. ونؤكد من جديد أن أعمال العنف والهجمات هذه غير مقبولة وأنه يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، نرحب بعقد جلسة عامة للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية في آب/أغسطس. ونتطلع إلى رؤية المزيد من المناقشات المثمرة بشأن تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة

والمنظمات الإجرامية وشبكات دعمها. ونحث جميع الأطراف المعنية على تحمل مسؤولياتها عن حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

ثالثاً، فيما يتعلق بإعادة الإدماج والتنمية، نحيط علماً بالتقدم المحرز في إعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفردية والجماعية، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وبينما تحظى الجهود الرامية إلى إعادة الإدماج بتقدير كبير، فإن من المهم أيضاً ملاحظة أن العملية ستكون طويلة الأجل وأنها تتطلب الصبر والإرادة السياسية واتخاذ خطوات عملية. وينبغي تنفيذ عملية إعادة الإدماج بطريقة شاملة ومستدامة.

ونشدد على ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والتماسك الاجتماعي والتنمية الريفية والإسكان والتعليم وخلق فرص العمل وما إلى ذلك، من أجل الحفاظ على التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن. وينبغي أن تراعي الخطط الإنمائية للبلاد الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المحلية. ونتوقع أن نرى دوراً أكبر للحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة والمجلس الوطني لإعادة الإدماج - بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية - في وضع استراتيجية مشتركة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تحدد تدابير ملموسة لمساعدة المقاتلين السابقين على تحقيق الاستقرار في حياتهم. وقبل أن أختتم، نود أن نؤكد من جديد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في تيسير عملية السلام وتعزيز الاستقرار في كولومبيا. وتلتزم إندونيسيا وفيت نام بالعمل بشكل بناء مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والأطراف ذات الصلة في الإسهام في عملية السلام والأمن والوحدة والتنمية في كولومبيا.



## بيان وزيرة خارجية كولومبيا، كلاوديا بلوم دي باربييري

أشكر رئاسة مجلس الأمن على عقد جلسة اليوم، وكذلك أعضاء المجلس على دعمهم الدائم لكولومبيا. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وممثلته الخاص، السيد كارلوس رويس ماسيو، على التقرير الذي قُدم اليوم (S/2020/943).

أود أن أؤكد من جديد رغبة الرئيس إيفان دوكي ماركيس في الاعتراف بأهمية وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا طوال فترة ولايته. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على القرار 2545 (2020)، الذي اتخذ في 25 أيلول/سبتمبر، والذي مدد ولاية البعثة لمدة سنة إضافية. وتشدد كولومبيا على عمل فريق البعثة وجهوده التعاونية مع المؤسسات الوطنية الكولومبية والمجتمع المدني.

عقدت حكومة كولومبيا اجتماعاً، في 16 أيلول/سبتمبر، لتقييم الإنجازات التي تحققت خلال السنتين اللتين نفذت خلالهما سياسة "السلام في إطار الشرعية". وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن هذه السياسة هي الأداة التي يتم من خلالها تنفيذ اتفاق عام 2016. وخلال ذلك الاجتماع، قدم الرئيس دوكي ماركيس لأعضاء المجلس والجهات المعنية الأخرى تقريراً مفصلاً عن الإنجازات التي تحققت وكذلك التحديات التي ما زلنا نواجهها في الوفاء بالالتزامات المتفق عليها.

وأشار الرئيس دوكي ماركيس أيضاً كيف أن كولومبيا ظلت، خلال تاريخنا، بلداً متأثراً بمختلف أنواع الاشتباكات ومظاهر العنف. وخلال العقود الأربعة الماضية، تفاقمت هذه الأوضاع بسبب عوامل مثل الاتجار بالمخدرات والأسواق غير المشروعة والهجمات الإرهابية. وفي بعض الفترات، بُذلت عدة محاولات للتغلب على العنف بالتفاوض على اتفاقات السلام. غير أنه حتى تلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها بنجاح لم تمنع تجدد أعمال العنف. واستناداً إلى تجربتنا، تعلمنا أن بناء السلام وتوطيده يتطلبان التطبيق الجدي لمبادئ الحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار.

وفي اتفاق عام 2016، تم تصميم نظام للعدالة الانتقالية يركز على حقوق الضحايا. وقد دعمت الحكومة ولا تزال تدعم هذا النظام المستقل وآلياته المختلفة. ومع ذلك، فمن الضروري التأكيد مجدداً على عدم كفاية إسهام الجهات الفاعلة الملزومة بالمثل أمام نظام العدالة الانتقالية، الأمر الذي لم يسهم بعد بصورة كبيرة وشاملة في إظهار الحقيقة. وتطالب كولومبيا أعضاء الحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة بقول الحقيقة والاعتراف بمسؤوليتهم فيما يتعلق بتجنيد الأطفال وعمليات الاختطاف والجرائم الجنسية والهجمات على المدنيين وزرع الألغام المضادة للأفراد والاختفاء القسري، من بين جرائم خطيرة أخرى. وبالمثل، يجب عليهم تقديم تفاصيل عن طرق الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والروابط بين جماعات حرب العصابات السابقة وغيرها من المنظمات الإجرامية. وترى الحكومة أن من الضروري لبعثة الأمم المتحدة للتحقق أن تتصدى لعدم مساهمة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في تحقيق الحقيقة والجبر والعدالة. ونحن على ثقة من أن الحقيقة بشأن جرائمهم التي لا تحصى خلال أكثر من 50 عاماً ستتكشف، حتى تتمكن آليات العدالة الانتقالية من فرض عقوبات متناسبة، وفقاً لتوقعات الضحايا.

ويتوخى اتفاق عام 2016 أن البعثة ستتحقق في نهاية المطاف من الامتثال للأحكام التي ستفرضها في المستقبل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ونحن نقدر أن المجلس أعرب في قراره

2545 (2020) عن استعداده للنظر في إمكانية إضافة هذه المهمة إلى ولاية البعثة، استناداً إلى عملية التشاور التي تسقها حكومة كولومبيا.

ويتمثل عنصراً للولاية الحالية للبعثة في عملية إعادة الإدماج والضمانات الأمنية. ويبرز التقرير التقدم المحرز في إعادة دمج المقاتلين السابقين الذين ما زالوا ملتزمين بالعملية والعمل الذي اضطلع به المجلس الوطني لإعادة الإدماج. وفيما يتعلق بإعادة الدمج الاقتصادي والاجتماعي، يعترف التقرير بالجهود المبذولة في سياق الجائحة وتأثيرها الإيجابي. وعلى الرغم من صعوبة الحالة، تلقى المقاتلون السابقون الدعم والموارد اللازمة للمشروع الإنتاجية الفردية والجماعية. وحتى خلال الإغلاق على الصعيد الوطني جراء جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، وافق مجلس إعادة الإدماج، في خمس جلسات افتراضية، على 15 مشروعاً يستفيد منها 420 شخصاً.

ويشير التقرير أيضاً إلى إعادة الإدماج السياسي للمقاتلين السابقين. وفي هذا الصدد، من المهم أن نتذكر أن حزب القوة الثورية البديلة المشتركة (القوات المسلحة الثورية الكولومبية سابقاً) حصل في الانتخابات البرلمانية لعام 2018 على 0,34 في المائة من الأصوات في مجلس الشيوخ و 0,22 في المائة في مجلس النواب. ومع ذلك، انضم حزب القوة الثورية البديلة المشتركة بالمقاعد العشرة الممنوحة له في اتفاق عام 2016. وبالنسبة لأي حزب سياسي آخر، فإن هذا العدد من مقاعد الكونغرس يتطلب الحصول على 4,8 في المائة من مجموع الأصوات. وحالياً، يشغل أحد أعضاء حزب القوة الثورية البديلة المشتركة منصب نائب رئيس مجلس الشيوخ. وفي الانتخابات المحلية والإقليمية لعام 2019، شارك حزب القوة الثورية البديلة المشتركة بالضمانات المطلوبة.

وفيما يتعلق بتحويل المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، فإن التدابير المتعلقة بانتقالها وإدماجها تتجاوز الالتزامات المتفق عليها. وتؤكد هذه الحقيقة من جديد الأهمية التي توليها الحكومة لهذه الأماكن لضمان إعادة دمج المقاتلين السابقين الذين يعيشون فيها.

ولا يزال التحدي الأكبر أمامنا هو سلامة وأمن المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية والسياسية. وكما ورد في التقرير، فقد عقد الرئيس إيفان دوكي ماركيس اجتماعاً في 12 آب/أغسطس للجنة الوطنية للضمانات الأمنية. وفي ذلك الاجتماع، حللت اللجنة أحداث العنف التي وقعت في الأشهر الأخيرة وبحثت تدابير إضافية لتفكيك المنظمات الإجرامية التي تعمل في بعض المناطق. وقد نظرت الحكومة على النحو الواجب في توصيات البعثة، بغية تعزيز استراتيجيات الوقاية وإدارة المخاطر والأمن والحماية.

ولم تحول الظروف الراهنة دون تنفيذ تدابير الحماية. وينسق المكتب الرئاسي لتحقيق الاستقرار عمل 15 وكالة حكومية اعتمدت إجراءات محددة لتعزيز الأمن، لا سيما في مجال الوقاية. وبالنسبة لـ 626 2 شخصاً في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الدمج، يوفر الأمن أكثر من 1 200 من أفراد الشرطة و 2 400 من جنود الجيش. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت وحدة الوطنية للحماية 266 مخطط حماية على المستوى الفردي والجماعي ومستوى المقار. ووفرت الدولة، بالنسبة لما يقرب من 600 شخص يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الدمج في 579 بلدية، مخططات للحماية الفردية والجماعية، استناداً إلى تقييمات المخاطر التي تقررت بالاشتراك مع خمسة ممثلين عن حزب القوة الثورية البديلة المشتركة.

وتمثل مكافحة الإفلات من العقاب أولوية بالنسبة للدولة. وفيما يتعلق بالهجمات ضد المقاتلين السابقين، حقق مكتب النائب العام تقدماً في التحقيقات في 126 حالة من أصل 266 حدثاً تم الإبلاغ عنها

منذ عام 2017. وهذا يعني إحراز تقدم في 47 في المائة من الحالات، التي تشمل 100 جريمة قتل، و 18 محاولة قتل، وثمانية حالات اختفاء قسري. وفي القضايا التي تم بالفعل صدور أحكام فيها، أُدين 30 شخصا.

ونحن نحقق تقدماً في تحقيق الاستقرار في البلديات الـ 170 الأكثر تضرراً من العنف والفقر، حيث يقيم 6,6 ملايين كولومبي تقريباً. وشارك أكثر من 220 000 شخص بنشاط في صياغة خطط التنمية الـ 16 ذات التركيز الإقليمي التي يجري تنفيذها في هذه البلديات. وفي السنتين الأخيرتين، تم إنجاز 888 مشروعاً في هذه المناطق. وحتى الآن، تم استثمار ما يقرب من 600 مليون دولار في خطط التنمية هذه. وقد استمر تنفيذها حتى خلال الجائحة. وفي آب/أغسطس الماضي، تمت الموافقة على 25 مشروعاً، تبلغ قيمتها 71 مليون دولار، لثمانية مناطق. ويجب أن يكون التحول في هذه الأقاليم عملية قوية تعزز القضاء على الاقتصادات غير المشروعة، وتطوير الهياكل الأساسية، وتوفير المنافع والخدمات العامة، والمزيد من الفرص لتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه.

يشير تقرير البعثة إلى أن مشاركة المرأة المحدودة في التنفيذ تشكل تحدياً كبيراً، وإن لم يقدم أمثلة محددة. وأود أن أؤكد على الأولوية التي توليها الحكومة لمشاركة المرأة في سياسة "السلام مع الشرعية"، بما في ذلك في صنع القرار والتنفيذ، وكمستبديات. ويبين 51 مؤشراً جنسانياً من مؤشرات خطة التنفيذ أن أكثر من 870 000 امرأة قد استفدن من إجراءات الخطة. ولتضمنوا إلى أننا سنواصل العمل على الالتزام بتمكين المرأة والقضاء على أوجه عدم المساواة والتمييز.

وتدين كولومبيا أعمال العنف التي ارتكبت ضد موظفي المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإحدى مركباته، التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر في مقاطعة كاكيتا. ووفقاً للمعلومات الواردة من مكتب المدعي العام، فإن هؤلاء المسؤولين، إلى جانب مندوبين من مكتب أمين المظالم ولجنة الحقيقة، اعترضهم رجال مسلحون، يُفترض أنهم أعضاء في هيكل منشق عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ومنذ اللحظة التي عرفت فيها الحقائق، أعربت الحكومة عن تضامنها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وظلت على اتصال دائم مع السلطات القضائية لمنع الإفلات من العقاب.

وكولومبيا، مثلها مثل كل بلد آخر في العالم، تواجه التحديات الهائلة التي تفرضها جائحة كوفيد-19. وتتفقد حكومة بلدي تدابير شاملة لحماية صحة الناس وتقديم الدعم لأكثر الفئات ضعفاً وإحياء اقتصاد البلد وتعزيز الرفاه للجميع. وفي هذا السياق، نواصل العمل وسنواصل إحراز تقدم في تنفيذ سياسة السلام مع الشرعية - بشكل جماعي، مع التزام المؤسسات والجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية بتعزيز النتائج الملموسة التي تحققت في العامين الماضيين.

وخطتنا هي مواصلة إحراز تقدم حاسم في تحقيق الاستقرار الإقليمي والعدالة والأمن وحماية حقوق الإنسان والرفاه والتنمية الاجتماعية والمستدامة. وهدفنا، كما أكد الرئيس إيفان دوكي ماركيس، هو أن نحرر أنفسنا من الأسباب والدوافع والعوامل التي أثارت العنف في بلدنا وكنته. ونشكر أعضاء مجلس الأمن على مساعدتنا في التقدم نحو تحقيق ذلك الغرض.